مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (17) العدد (8) 1995
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Arts and Humanities Series Vol. (17) No (8) 1995

التعليل النحوي عند "النحاة" اصطلاحاً واستعمالاً وتطبيقاً

الدكتور يحيى القاسم*

❐ ملخص ❐

تعرضت العلة النحوية لكثير من الدراسات القديمة والحديثة، وقد ركزت هذه الدراسات على تفصيل العلة واستعمالاتها، ونقدها وتجريحها. حيث ركز كثير من القدماء، على بيان أقسام العلل وتفريعاتها وأدخلوا فيها الجانب المنطقي الفلسفي، وأما المحدثون فلا تكاد تجد فيهم إلا الطاعنين على العلل، المقللين من شأنها، غير أن أحداً من القدماء والمحدثين لم يحاول دراسة مصطلحات التعليل وتطبيقاته دراسة تأصيلية، ولذا فقد رأينا أن نقوم بهذا البحث للكشف عن هذه المصطلحات والفرق بين استعمالها في علم اللغة واستعمالها في عرف الناطقين باللغة العربية. فبحثنا مصطلح العلة نفسه واستعماله، ومصطلحات أقسام العلة، كالعلل التعليمية والعلل القياسية والجدلية النظرية وعلة العلة، وعلة علة العلة والعلة الموجبة والعلة المجوّزة، ثم تطرقنا إلى مسألة التطبيق على العلل النظرية التي بحثها ابن جني والسيوطي وغيرهما، كعلة الحمل على المعنى، والاستغناء والنظير والمجاورة، ثم ختمنا هذا البحث بإبراز ملامح الصراع بين مؤيدي العلة ومعارضيها، محاولين أن ندلي برأينا في هذا المجال.

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة مؤتة - الكرك - الأردن.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (17) العدد (8) 1995
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Arts and Humanities Series Vol. (17) No (8) 1995

Syntactic Explanation According to Syntactical Idiomatic Meaning Use and Application

Dr. Yahya AL-QASEM*

❐ ABSTRACT ❐

Syntactic explanation has been a subject of various old and new studies, while the Linguists of old time focused on the types of explanation and their subparts. Linguists of modern times focus on the refutation of Syntactic explanation and underestimate its value, but they haven't yet tried to study the idioms of such explanation and their application.

The present Study focuses on this aspects and also handles the issue of application and the most prominent aspects of conflict between those who support and others who reject syntactic explanation.

* Associate professor at Arabic Department, Faculty of Arts, Mu'tah University, Karak, Jordan.

التعليل:

العلة النحوية هي محاولة لتفسير التراكيب اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وذلك مثل محاولة العلماء السابقين تعليل لمَ دخل التنوين الأسماء ولم يدخل الأفعال(1).

وقال أبو البقاء الكفوي(2): "العلة والمعلول كل وصفٍ حل بمحلٍ وتغير به حاله معاً فهو علة، وصار المحل معلولاً، كالجرح مع المجروح وغير ذلك. وبعبارة أخرى كل أمرٍ يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بوساطة انضمام غيره إليه، فهو علة لذلك الأمر: والأمر معلول له". وقال أيضاً(3): "والعلة، لغة، عبارة عن معنى يحل بالمحل، فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة، وهي ما يتوقف عليه الشيء... وعند الأصولي ما يجب به الحكم... وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران، وقد يراد بالعلة المؤثر، وبالسبب ما يفضي إلى الشيء في الجملة أو يكون باعثاً عليه... وقال بعضهم: السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به والعلة ما يثبت الحكم بها، وكذا الدليل، فإنه طريق لمعرفة المدلول بسببه تحصل المعرفة".

وقد أجاز بعضهم أن تسمى العلة دلالة، لأنها تدل على الحكم، ولكن لا يجوز تسمية كل دلالة علة، لأن الدلالة قد يعبر بها عن الأمارة التي لا توجبه ولا تؤثر فيه، كالكوكب، فإنه دليل القبلة، ولكنه لا يؤثر فيها(4).

وقال الشريف الجرجاني(5): "العلة، لغة، عبارة عن معنى يحل بالمحل، فيتغير به حال المحل ويسمى المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وشريعة عبارة عما يجب الحكم به معه... والعلة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه".

وعلى هذا فالتعليل هو تقدير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، وبعبارة أخرى، هو انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر كانتقال الذهن من النار إلى الدخان(6).

استعمال مصطلح التعليل:

يبدو أن مصطلح التعليل أو العلة من المصطلحات الموغلة في القدم، وربما رافقت نشأة النحو الأولى وذلك لأن من طبيعة الإنسان التعليل، فالعرب عندما نطقت لم تبحث عن العلة، ولم يكن أحد منهم يفكر بمسألة رفع الفاعل أو نصب المفعول، والعلة التي تكمن وراء ذلك وإنما كانت تنطق على السجية، والمؤكد في هذا المجال، أن الخليل بن أحمد قد استعمل هذا المصطلح، فقد نقل الزجاجي عنه نصاً قال فيه: (7) "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب

أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أن بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنه نسبة حكمة بانيها بالخير الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون فعلها لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكر هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.

وبعد زمان الخليل وسيبويه طل استعمال مصطلح العلة شائعاً وذلك لأن التعليل هو الأصل الأول الذي انبثقت منه الدراسات النحوية، قال المبرد: (8) "وإنما صار الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً، ليعرف الفاعل من المفعول به مع العلة التي ذكرت لك".

وأما التطور في مفهوم التقسيم الشكلي للعلل فقد بدأ مع بداية القرن الرابع الهجري، بعد أن اتصلت علوم العربية بعلم الكلام والمنطق، فقد قسم ابن السراج العلل النحوية إلى ضربين، الأول: المؤدي إلى كلام العرب، أي الذي يصف كلام العرب ولا يتدخل فيه، كقولنا إن كل فاعل مرفوع، والثاني: وهو ما يسمى علة العلة كأن يقول أحدهم: لماذا صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟ وهذا لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، لأنه لا يصف، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ونتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات(9).

وبعده قال الزجاجي مستعملاً مصطلح العلة: (10) "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية". كما استعمله ابن جني في قوله: (11) "وعلل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لابد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له. "وقال في مكان آخر(12): "اعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه، فإنها أو أكثرها، إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها، لكان ذلك ممكناً، وإن كان على غير قياسٍ ومستقلاً، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاءِ (ميزان) و(ميعاد)، لقدر على ذلك فقلت: مِوْزان ومِوعاد، وكذلك لو آثرت تصحيح مِوزان فاء مُوسر ومُوقن، لقدرت على ذلك، فقلت: مُيْسِر ومُيْقِن كذلك، وكذلك لو

نصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوار والنواصب والجوازم، لكنت مقتدراً على النطق بذلك.

ومعنى تخصيص العلل الذي ذكره ابن جني في نصه هذا هو أن يتخلف الحكم مع وجود العلة، وهذا البحث مستعار من الفقه، ومثاله في الفقه أن يعلل الربا بالطعم فيورد على هذا العرايا، وهو بَيْعُ الرُّطب بالتمر، والعنب بالزبيب، ففيها الطعم والتعاوض فيها، مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع، فقد وجدت العلة وتخلف الحكم، ويختلف الفقهاء في هذا فمنهم من يراه قدحاً في العلة، ويسميه نقضاً، ومنهم من لا يراه نقضاً ويعود به على العلة بالتخصيص(13).

مصطلحات أقسام العلة:

قلنا إن العلة في النحو العربي قد بدأت متصلة بعلم أصول الفقه، ولكن بعد أن استقر النحو العربي، واتصل بغيره من العلوم، ولاسيما علم الكلام العربي، انبرى كثير من العلماء لتوضيح العلل النحوية، فبينوا المؤدى إلى كلام العرب من العلل، كما بينوا الاعتلالات النظرية الأخرى، مستعملين في دراساتهم هذه مصطلحات كثيرة للتعبير عنها، وهذه طائفة منها:

1- العلل التعليمية:

وهو مصطلح دل به البصريون على العلل التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب فقد قال الزجاجي: (14) "فأما التعليمية، فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيداً قائم، وإن قيل: بمَ نسبت زيداً؟ قلنا: بـ(إن)، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه".

فيبدو لنا أن هذه العلل وصف لكلام العرب، ولو شئنا لأطلقنا عليها مصطلح العلل الوصفية، لأنها تصف العلاقات التركيبية بين أجزاء التركيب اللغوي، ولا تذهب إلى أبعد من ذلك.

2- العلل القياسية:

وقد ورد هذا المصطلح عند البصريين لتفسير نوع من أنواع العلل، وهو الذي قدم لنا تفسيراً للظواهر اللغوية ولاسيما لبعض العلاقات التي تفسر الظواهر التركيبية النظام الجملي، قال الزجاجي: (15) "فأما العلة القياسية، فأن يقال لمن قال: نصبت زيداً بـ"إنّ" في قوله: إنّ زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً،

والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك".

وعلى هذا فهي سؤال عن علة العمل، فـ"إنّ" عملت في الاسم والسؤال: لمَ عملت؟ وهذا ما أطلق عليه ابن مضاء "العلل الثواني"(16).

3- العلل الجدلية النظرية:

وقد ذكرها الزجاجي فقال: (17)

" وأما العلة الجدلية النظرية، فكل ما يعتل به في باب "إن" بعد هذا مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل وذلك فرع ثانٍ؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأي قياس اطرد لكم في ذلك؟ وحينما شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله، هلا أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم: ضرب أخاك محمد، وضرب محمد أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إن خلفك زيداً وإن أمامك بكراً وما أشبه ذلك وهلا حين مثلتم عملها بعمل.

الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو: ضرب زيداً عمرو، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فعلها في قولكم: إن زيداً أبوه قائم، وإن زيداً ماله كثير والفاعل لا يكون جملة؟

ولم أجزتم وقوع الفعل موضع فاعله في قولكم: إن زيداً ركب وإن عبد الله ركب؟ أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضاً. وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر".

4- علة العلة:

وهو مصطلح حادث بعد زمان سيبويه والمبرد، فقد استعمله ابن السراج، وعليه يمكن أن نحدد أوائل القرن الرابع الهجري بداية لشيوعه، وهو يقابل مصطلح العلة القياسية قال ابن السراج: (18) "ويسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج من حكمتها في الأصول التي وضعتها ونبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات".

ثم استعمله ابن جني، وعزا استعماله إلى ابن السراج، قال ابن جني:(19) "باب في العلة وعلة العلة:

وذكر أبو بكر في أول أصوله هذا، ومثل منه برفع الفاعل، قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة". وقد عد ابن جني هذا النوع شرحاً للعلة وتتميماً لها(20).

5- علة علة العلة:

ذكره ابن جني محتجاً على كلام ابن السراج فقال: (21) نعم ولو شاء لماطله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى، وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن يكون هنا علة، وعلة العلة وعلة علة العلة، وأيضاً فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول: وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين؟ فإن تكلف متكلف جواباً عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذلك إلى هُجنة القول وضعفة القائل به". وقد أطلق ابن مضاء على هذا النوع مصطلح (العلل الثوالث) (22).

6- العلة الموجبة:

وهي العلة التي لا نملك – متكلمين – إلا الخضوع لها كرفع الفاعل أو نصب المفعول به، فلم نسمع أن عربياً خالف هذا إلا على شذوذ، وتقابل العلة التعليمية كما مر سابقاً وما أدرجناها ههنا إلا لدراسة المصطلح، وقد ذكره ابن جني في قوله: (23) "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فعلل هذه الداعية، موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مقاد كلام العرب".

7- العلة المجوزة:

وهذا المصطلح من استعمال ابن جني، قال في باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة: (24) "وضرب آخر يسمى علةً، وإنما هو في الحقيقة سبب يجور ولا يوجب من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذاً علة الجواز، لا علة الوجوب".

تطبيقات على بعض العلل التي قام عليها الدرس النحوي:

1- الحمل على المعنى:

ذكر ابن منظور أن المعنى هو محنة الشيء وحاله التي يصير إليها أمره، وذكر أن الأزهري روى عن ثعلب أنه قال: العنى والتفسير والتأويل واحد(25)

وعنيت بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومعـناته ومعنيّـته: مقصـده والاسـم العناء(26).

ومـن القضـايا الـتي تحكـم بعـلة المعنى، مـا ورد قـراءة لعكـرمة، فـي قوله تعـالى: "وكذلـك نُـري إبـراهيمَ مـلكوتَ السموات والأرض"(27) فقد روى عنه أنه قـرأ: ملكوث بالثاء وقد ذهب لتبرير هذه القـراءة معـنوياً، قـائلاً: إنهمـا مـلكوثا باليونانيـة أو القبطية، وقال النخعي: ملكوثا بالعبرانية(28).

ونحـن نـرى عـدم صـواب رأي عكـرمة، وأن القـول الصـحيح هـو أنهـا عبرية، حيث نجدها فيها بلفظ ܡܠܟܘܬܐ Malkut(29) والأحسـن مـن هذا أن يقـال إنهـا سـريانية، فهـي فيهـا ملكوثا بمعـنى: ملكوت(30).

وشبيه بهذا ما ورد من قراءات في قولـه تعـالى: "لَهُدِّمَـتْ صـوامعُ وبِيَـعٌ وصـلواتٌ ومساجدُ"(31) فقد قرأ الضحاك: صـلوث، والعطـاردي والجحـدري وأبـو العاليـة ومجـاهد صـلوثا، وقـرأ عكـرمة: صـلويثا. وقـرأ الجحـدري أيضـاً صـلواث(32) وفـي هـذا الموضـع قـال أبـو حيان:(33) " والتي بالثاء المثلثة النقط، قيل هي مساجد اليهود بالسريانية، مما دخل فـي كلام العرب، وقيل عبرانية، وينبغي أن تكون قراءة الجمهور يراد بها الصلوات المعهـودة فـي المـلل، وأمـا غيـرها ممـا تلاعبت فيه العرب بتحريف وتغيير، فينظر مدلوله في اللسان الذي نقل عنه فيفسر به".

فهـذه إحالـة علـى معـنى من خارج اللـغة العـربية، ومن معانيها المعجمية أيضاً -فيمـا يخص قراءة الجمهور- فقد ورد في معجـم R.P.Smith أن معـنى صـلاة فـي الآراميـة هـو ṣlō = ܨܠܐ ، أو ṣlōṯā = ܨܠܘܬܐ (صـلوثا) وتجمـع عـلى ṣlawwaṯa ܨܠܘ̈ܬܐ أي، صلوات(34).

وقـد رأينا أبـا حيان يذكر أنها ربما تكون عبرية، ويفترض ألا تكون كذلك، بيد أنهـا موجـودة فـي اللسان العبري، فهي فيه ṣlōṯ = צלות مـن الفعـل Yiṣlēh יצלח بمعـنى يدعو(35).

والعلة التي نحن بصددها هي ما أطلق عليه القدماء (الحمل على المعنى)، ويمكن أن نسوق عليها هذا المثال:

فـي قولـه تعـالى: "وإنّ مـن الحجـارة لَمَـا يتفجرُ مِنْهُ الأنهار"(36) فقد قرأ الجمهور: منه بالتذكير حملاً على اللفظ، وقرأ أُبيٌّ بن كعبٍ والضحاك: منها حملاً على المعنى، وقال أبو حيان: (37) "لأن "ما" لها هنا لفظ ومعنى، لأن المراد بـه الحجـارة ولا يمكن أن يـراد بـه مفـرد المعـنى، فيكـون لفظـه ومعناه واحداً، إذ ليس المعنى: وإن من الحجـارة لـلحجر الـذي يـتفجر مـنه المـاء، وإنمـا المعـنى: للأحجـار الـتي يـتفجر منها الأنهار".

2- الاستغناء:

نعرف أن العرب تستغني في كلامها أحياناً بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة، ومن ذلك استغناؤهم بـ(ترك) عن (وَدَعَ) و(وَذَرَ) (38).

وقد عد ابن جني استعمال (وذر) و(ودع) استعمالاً شاذاً غير جائز في لسان العرب ثم عده من الضرورة وقال: (39) "واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه له القياس وإن لم يرد به سماع". وهي شاذة في الاستعمال حقاً ولكنها ليست ضرورة إذ بإمكان الشاعر أن يلجأ إلى نظائرها من حيث المعنى، فقد ذكر ابن منظور عن السابقين من العلماء البصريين أمثال الليث أن العرب أماتت الفعل الماضي من (يذر) والمصدر واسم الفاعل، حتى ليقال يَذَرُهُ تركاً و لا يقال يَذَرُهُ وَذْراً و-لا يقال واذر اسم فاعل منه ولكن يقال تارك(40)وقال في (ودع): (41) "وودعه يَدَعُه، تركه وهي شاذة، وكلام العرب دَعْني وذَرْني ويَدَع ويَذَر، و لا يقولون وَدَعْتُك و-لا وذَرْتُكَ استغنوا عنهما بـ(تَرَكْتُك). المصدر فيهما تركاً، و لا يقال وَدْعاً ولا وَذْراً، وحكاهما بعضهم. ولا وادع. وقد جاء في بيت أنشده الفارسي في البصريات:

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنَّ فَإِنَّنِي
حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُ(42)

...فأنزل الله تعالى: "ما ودّعكَ ربُّكَ وما قَلَى"(43) وسائر القراء قرؤوه: ودعك، وقرأ عروة بن الزبير: ما ودعك بالتخفيف، والمعنى فيهما واحد".

وهذه القراءة الأخيرة قرأ بها أيضاً هشام بن عروة، وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة(44). وقد نسبها ابن خالويه إلى النبي صلى الله عليه وسلم(45).

ومع قول ابن منظور والسابقين بأن هذه اللغة شاذة إلا أنهم أوردوا عليها شواهد كثيرة تخرجها من الشاذ إلى القليل تقريباً، ومن هذه الشواهد قول الشاعر:

وَكَانَ مَا قَدَّمُوا لأَنْفُسِهِم
أَكْثَرَ نَفعاً مِنَ الَّذِي وَدَعُوا(46)

وقال أبو الأسود الدؤلي أو أنس بن زنيم الليثي:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ أَمِيرِي مَا الَّذِي
غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه(47)

وقال سويد بن أبي كاهل:

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ
عَن وِصَالِي اليَوْمَ حَتى ودعه(48)

وقال آخر:

فَسَعَى مَسعَاتُهُ فِي قَوْمِهِ
ثُمَّ لَم يُدرِك و لا عَجَزَ اً وَدَعَ(49)

وبالإضافة إلى هذه الأشعار، فقد أورد ابن منظور بعض الشواهد النثرية، ومنها حديث ابن عباس عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه قال: "لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِم الجُمُعَاتِ أو ليختمنَّ على قلوبِهم"(50). أي عن تَرْكهم إياها والتخلف عنها. وقد قال مجد الدين بن الأثير في هذا الحديث: (51) "يقال ودع الشيء يدعه ودعاً، إذا تركه، والنحاة يقولون: إن العرب أماتوا ماضي (يدع) ومصدره واستغنوا عنه بـ(ترك)، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال، صحيح في القياس. وقد جاء في غير حديث حيث قرئ به قوله تعالى: "ما وَدعكَ ربُّكَ وما قَلَى "بالتخفيف".

وباصطلاحنا، فإن ظاهرة الاستغناء تعني فناء بعض الاستعمالات اللغوية وبقاء بعض الركام اللغوي الذي يدل عليها، وقد تعرض كثير من الأنماط اللغوية لهذه الظاهرة، كفناء مذكر أنثى، أي أنث كما هو مفترض.

وليست ظاهرة الاستغناء مقتصرة على العربية فحسب، بل هي ظاهرة موجودة في غيرها من أخواتها اللغات السامية، ففي اللغة السريانية مثلاً، نجد فيها الفعل ܝܗܒ yab= أعطى ومضارعه Nettel والأمر منه ܗܒ hab واسم الفاعل منه ܝܗܒ yāheb(52) أي أن السريانية استغنت عن مضارع هذا الفعل بفعل آخر تماماً كما حدث في العربية، في الفعل (وذر) والفعل (ودع) حيث استغنت عنهما بالفعل (ترك).

وكذلك نجد أن اللغة السريانية تركت استعمال بعض الصيغ، فالفعل ܐܓܪ ʾaggar بمعنى (صبر) أو (تأن) فعل أمر، والثلاثي منه ܝܬܪ yāgar ولكن هذا الفعل غير مستعمل في السريانية بصيغة الماضي(53).

3- النظير:

تشير المعاجم اللغوية إلى أن النظير والمثل والشبيه بمعنى واحد(54)، وأما في الاصطلاح، فهو جمع الناظم أو الناثر أمراً وما يناسبه مع إلغاء ذكر التضاد لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو يلائمه في أحد الوجوه(55) ونرى أنه يمكن أن يشمل المثل والنظير والشبيه والمشاكل والمساوي والمعادل وما ينطلق منها من علل(56).

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في قوله تعالى: "تَبَارَكَ الّذي جَعَلَ في السماء بروجاً وجَعَلَ فيها سِراجاً"(57) فقد ورد في السبعة أن حمزة والكسائي وعبد الله ابن مسعود وعلقمة والأعمش قرؤوا: سُرُجاً بضم السين وبغير ألف، وقرأ عاصم وابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو: سِرَاجا(58). وإذا اخترنا إحدى القراءتين، وكانت الثانية، فإننا يمكن أن نعلل اختيارنا هذا بعلة النظير، كما فعل الفراء والزمخشري(59)،إذ وجدا نظيراً لها في

كتاب الله، وهو قوله: "وجَعَلَ الشمسَ سِراجاً"(60).

وبالإضافة إلى هذا النوع من النظائر، وهو كلام الله، هناك أنواع كثيرة أخرى كالنظير الشعري، وهو ما أطلق عليه الشواهد والأشباه، والنظير النثري من استعمال العرب الكلامي النثري، والنظير من الحديث النبوي، وغيرها.

4- المجاورة:

وهي علة أثبتها البصريون والكوفيون لتوجيه بعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن ردها إلى علة الإعراب، وتقوم هذه العلة على تفسير أثر لفظي بما حدث للفظ الذي يجاوره، كما هو الحال في الجر على الجوار، كقول العرب "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ". وفي غير الاعراب، كما في ضم لام (لُله) في قوله تعالى "الحمدُ لِلّه"، لمجاورتها الدال، وقد أطلق القدماء عليها عدة مصطلحات مثل: الجر على الجوار والمشاكلة، والمجاورة. ومن الأمثلة عليها ما ورد في قوله تعالى: "إنَ اللّه هو الرزاقُ ذو القوةِ المتينُ"(61) حيث قرأ الأعمش ويحيى بن وثاب: المتين، بالجر صفة لـ(القوة) على المعنى، وأجاز أبو حيان أن يكون سبب الجر هو الجوار(62).

ولسنا بصدد إدراج العلل وتحليلها فهذا يحتاج عملاً مفصلاً مستقلاً، وإنما أدرجنا بعض العلل والتطبيقات عليها، لنبين أهمية هذه العلل في تفسير الأنماط اللغوية، ودور هذه العلل الغالب في الدرس اللغوي.

وفي هذا المقام هناك تساؤل حول العلل، وهو: لماذا يهاجم كثير من الباحثين العلل؟ وحول هذا التساؤل فإننا لا نكاد نجد من سبق ابن مضاء القرطبي في توجيه الهجوم اللاذع للعلل النحوية ونقدها، ولا سيما العلل الثواني والثوالث حيث لم نعثر على نصٍ يحمل شيئاً من هذا القبيل عند من سبقوه. فقد ورد في كتابه (الرد على النحاة) قوله: (63) "ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) في قولنا: قام زيد، لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعلٍ مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، نسأل لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول؛ لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر

في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم".

وغرضنا من إيراد نص ابن مضاء كاملاً هو أن نبين أن علم هذا الرجل بالنحو وعلله كان علماً جزئياً، ضحلاً غير غني بفلسفة النحو، مما دفعه إلى أن يُخَلِّط تخليطاً فاحشاً بين اللغة والدرس اللغوي، أو بين اللغة والتقعيد لها، فقد كان القدماء يدركون أن هذه العلل التي هاجمها ابن مضاء فيما بعد لا تخدم اللغة نفسها ولكنها تغني الدرس اللغوي، ويمكن لنا أن نتخيل النحو العربي مقصوراً على العلل الأول، حيث لن نرى فيه سوى عبارة (هكذا نطقت به العرب)، ولن تجد قاعدة يمكن للمرء أن يذكر للباحث جهداً ما فيها. كما سيضيع الجهد الخارق الذي بذله علماؤنا الأفذاذ -كالخليل بن أحمد- الذي أنفقوا حياتهم في سبيل استنباط العلل.

ونحن لا ننكر أن العلل دخلها ما دخلها من أمور بعيدة عن اللغة في عصورها المتأخرة، غير أن السبب الحقيقي من وراء ثورة ابن مضاء القرطبي ليس في بعد بعض فلسفاتها عن اللغة، بل إن استقراءنا للذين هاجموا العلة من ابن مضاء حتى يومنا هذا، يقودنا إلى الاستنتاج بأن هؤلاء المهاجمين لم يكونوا متعمقين في الدرس النحوي، وإنما أرادوا من هجومهم تجنيب أنفسهم أمر البحث في شأن العلة، لأنها أصل النحو وفلسفته، وفيها من الصعوبة ما يحتاج الباحث معه إلى سلاح صقيل من العلم وأفانينه، فلما غاب عنهم هذا السلاح لجأوا إلى تغطية هذا الذي اعتورهم بالطعن على العلل وعلى من تابعها، وهذا يفسر لنا هذا الهجوم على العلل الذي يشنه كثير من المتعلمين في هذه الأيام، آخذين ما قاله ابن مضاء كأنه نصوص مقدسة، حتى إذا اشتد عود أحدهم في ميدان النحو، نراه يتراجع عن حدته في الهجوم على العلل والعوامل مما يكون قد اكتسبه من كتابات بعض الطاعنين فيها.

وقد توقع العلامة ابن جني مثل هذا الهجوم على العلل، فأورد له رداً في باب الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة، قال: (64) "اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف وإن ساقط غير متعالٍ. وهذا كقولهم: يقول النحويون: إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرِبَ زيدٌ فنرفعه وإن كان مفعولاً به ونقول: إن زيداً قام، فنتصبه وإن كان فاعلاً؟ ونقول: عجبت من قيام زيدٍ فجره وإن كان فاعلاً ونقول أيضاً: قد قال اللّٰه عزّ وجلّ: "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ"(65) فرفع (حيث) وإن كان

حرف الخفض، ومثله عندهم في الشناعة قولُهُ عَزَّ وجلَّ "للّه الأمْرُ من قبلُ ومن بَعْدُ"(66) وما يجري هذا المجرى، ومثل هذا يُتعِب، مع هذه الطائفة لاسيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء لسقط صداع هذا المضعوف السؤال".

وهذا تقرير واضح لابن جني يذهب فيه هذا المذهب الذي تابعناه فيه في أن الذين هاجموا العلة، لم يكونوا على درجة حصيفة من العلم، وإنما الذي نريد قوله هو أن درس العلة بحاجة ماسة إلى جهود المخلصين من علماء العربية في العصر الحديث، حتى لا يصبح تراثاً محنطاً، لا يفقهه حتى علماء العربية.

بقي أن نذكر أنه على الرغم من مهاجمة بعض النحويين الذين جاؤوا بعد ابن مضاء لبعض العلل، فقد كانوا يستعملونها في بحثهم النحوي أو اللغوي، لأن الدرس النحوي، قام على هذه العلل، فقد هاجم أبو حيان الأندلسي بعض العلل(67). ولكننا نعتقد أن أبا حيان فعل ذلك نكاية بابن مالك الذي استخدم العلة، بالإضافة إلى أن أبا حيان يميل إلى السماع كثيراً، غير أننا وجدنا في (منهج أبي حيان في القراءات القرآنية) أنه استخدم كثيراً من العلل النحوية السائدة حتى العلل التي هاجمها في رده على ابن مالك.

كما أن من الجدير ذكره، أن الإشارات التي وردت عند ابن مضاء وأبي حيان لاقت إعجاباً عند النحويين في المرحلة المتأخرة والعصر الحديث، لأن النحويين المغمورين وجدوا في العلة والطعن عليها ميداناً يجربون فيه أسلحتهم الواهية، ولم يتنبهوا إلى موقف أبي حيان في هجومه على العلل التي استعملها الرماني وأمثاله، وهي علل تعارض السماع(68). والدليل على ما نقول أن تاريخ النحو لم يسجل هجوماً عاماً كالذي شنه ابن مضاء.

وفي نهاية هذا البحث فإننا نميل إلى ضرورة الفصل -في درسنا للعلة- بين العلل التي تخدم اللغة نفسها وتعين على فهمها وتعليل ظواهرها تعليلاً لغوياً خالصاً، وبين العلل التي تخدم الدرس اللغوي والنحوي وتثريه بالفكر النحوي العميق وما النظريات اللغوية الكثيرة التي نراها ونقرأها إلا فلسفة لعلوم اللغة، ولا تخدم اللغة نفسها في كثير من جوانبها، ولكنها تخدم الدرس اللغوي، وعلينا ألا ننسى أن نظرية العامل التي لا يمكن إنكارها، ما هي إلا علة من العلل.

الهوامش

(1) الدكتور محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص108.

(2) أبو البقاء الكفوى، الكليات 186/3.

(3) أبو البقاء الكفوى، الكليات 220/3-221.

(4) أبو البقاء الكفوى، الكليات 222/3.

(5) الشريف الجرجاني، التعريفات ص154.

(6) الشريف الجرجاني، التعريفات ص61 وانظر أبو البقاء الكفوى، الكليات 71/2.

(7) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تحقيق د.مازن المبارك، بيروت 1982م ص65-66.

(8) المبرد المقتضب 8/1.

(9) ابن السراج، الأصول في النحو 37/1.

(10) الزجاجي، الايضاح، ص64 وانظر ص65.

(11) ابن جني الخصائص 88/1.

(12) ابن جني،الخصائص، 144/1 وانظر 53/1، 87/1، 145/1، 183/1.

(13) ابن جني، الخصائص، خامش 144/1. وانظر السيوطي، الاقتراح، ص149-163.

(14) الزجاجي، الايضاح، ص 64.

(15) الزجاجي، الايضاح ص64.

(16) ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2 1982م ص130-131.

(17) الزجاجي، الايضاح، ص65.

(18) ابن السراج، الأصول في النحو 37/1.

(19) ابن جني، الخصائص 173/1 وانظر 174/1.

(20) ابن جني، الخصائص 174/1.

(21) ابن جني، الخصائص 173/1.

(22) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ص103.

(23) ابن جني، الخصائص 164/1.

(24) ابن جني الخصائص 164/1.

(25) ابن منظور، لسان العرب (عنا) 106/15. وانظر الأزهري، (ت 370هـ) تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964م (عنى).

(26) ابن منظور، لسان العرب 106/15.

(27) الانعام 75/6.

(28) ابـن خالويـه، مختصـر فـي شـواذ القـرآن ص38. وأبـو حيـان الأندلسـي، الـبحر المحيط 165/4.

(29) د.رمضـان عبد التواب، في قواعد الساميات، مكتبة الخانجي – القاهرة – 1983م ص27 وانظـر قوجمـان، معجـم عبري عربي، دار الجيل – بيروت ص444 ود.يحيى القاسم، مـنهج أبـي حيـان فـي القـراءات القـرآنية، رسـالة دكـتوراه بـآداب عيـن شمس، 1990م ص373.

(30) Costaz L; Syriac – English Dictionary, Berut, 1986, p.186.

(31) الحج 40/22.

(32) ابـن خالويـه، مختصـر فـي شـواذ القـرآن ص96، وانظـر أبـو حيـان الأندلسـي الـبحر المحيط 375/3.

(33) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 375/6.

(34) Pyne smith, Acompendios Syriac Dictionary, Oxford Uni press, 1957, p. 479.

(35) Gesenius W., Hebräische Grammatik, Leipzig, 1909, p.683.

(36) البقرة 74/2.

(37) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 265/1.

(38) ابن جني، الخصائص 266/1.

(39) ابن جني، الخصائص، 266/1.

(40) ابن منظور، لسان العرب (وذر) 282/5.

(41) ابن منظور، لسان العرب (ودع) 383/8.

(42) الشـاهد مـن الـبحر الطويـل، ولم نعثر له على قائل، انظر ابن منظور، لسان العرب (ودع) 383/8، وأبـو علـي الفارسـي، المسـائل العضـديات، شـيخ الراشـد، دمشـق 1986م ص80 وأبـو زكـريا الفـراء، معـاني القـرآن، ط2، عـالم الكـتب بيـروت، 1980م، 305/2. برواية (تابع) وعليه فلا شاهد فيه.

(43) الضحى 3/93.

(44) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 485/8.

(45) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص175.

(46) ابن منظور، لسان العرب (ودع) 384/8.

(47) الشاهد من البحر الرمل، وقائله أبو الأسود الدؤلي، انظر ديوانه، ص36 ونسبه صاحب الحماسة البصرية إلى عبد الله بن كريز، انظر: صدر الدين بن أبي الفرج البصري، (ت 656هـ)، الحماسة البصرية، تحقيق الدكتور عادل جمال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1987م 254/2. أما ابن منظور، فقد نسبه إلى أبي الأسود الدؤلي، وأنس بن زنيم الليثي، انظر لسان العرب (ودع) 384/8.

(48) ابن منظور، لسان العرب، (ودع) 384/8.

(49) ابن منظور، لسان العرب، (ودع) 384/8.

(50) ابن منظور، لسان العرب، (ودع) 384/8. وانظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث - بيروت، 165/5.

(51) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 166/5.

(52) الدكتور رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات ص226.

(53) المرجع نفسه ص252.

(54) الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت 1979م ص 462. وانظر ابن منظور، لسان العرب (نظر) 219/5 و(شبه) 503/13.

(55) ابن حجة الحموي، خزانة ا لأدب وغاية الارب، دار القاموس الحديث، بيروت 1304هـ ص131.

(56) الدكتور يحيى القاسم، منهج أبي حيان الأندلسي في القراءات القرآنية ص534.

(57) الفرقان 61/25.

(58) ابن مجاهد، السبعة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط2، دار المعارف - القاهرة (د.ت) ص466 وانظر أبو بكر السجستاني، المصاحف ص66، وأبو حيان الأندلسي البحر المحيط 511/6 ومكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، ط2 مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م 146/2، والبنا الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر تحقيق شعبان إسماعيل عالم الكتب، بيروت، 1987م 310/2، وابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1983م، ص153 وابن زنجلة، حجة القراءات، ص512، والأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر تحقيق حاكمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، 1986م ص324.

(59) الفراء، معاني القرآن 271/2، والزمخشري، الكشاف 98/3. وانظر: مازن الفارس علل اختيارات الفراء، رسالة ماجستير في جامعة اليرموك 1987م ص134.

(60) نوح 16/71.

(61) الذاريات 58/51.

(62) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 143/8.

(63) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص130.

(64) ابن جني، الخصائص، 184/1-185.

(65) البقرة 149/2.

(66) الروم 4/30.

(67) أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، سدني غليزر الجمعية الأميركية الشرقية – نيوهفن – 1947م ص229.

(68) الدكتور عبد الكريم الأسعد، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ط1 – دار العلوم الرياض، 1983م ص159.

REFERENCES المراجع والمصادر

1- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي البناء، تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل، عالم الكتب – بيروت، 1987.

2- أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري - تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1979.

3- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بغداد والنجف الاشر ف 1973.

4- أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني، مطبوعات جامعة تشرين – اللاذقية، 1979.

5- الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس – بيروت 1982.

6- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة – الرياض – 1983.

7- بين النحو المنطق وعلوم الشريعة - عبد الكريم الأسعد – دار العلوم – الرياض 1983.

8- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت 1983.

9- التعريفات للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية – بيروت 1983.

10- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق عبد السلام هارون، الدار القومية – القاهرة، 1964.

11- حجة القراءات لأبي ذرعه بن زنجله - تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

12- الحماسة البصرية لصدر الدين البصري، تحقيق الدكتور عادل جمال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، 1987

13- خزانة ا لأدب وغاية ا لارب – لابن حجه الحموي، دار القاموس الحديث – بيروت 304هـ.

14- الخصائص لابي الفتح بن جني، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى، بيروت (د.ت) نسخة مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

15- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة 1982م.

16- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة (د.ت).
17- في قواعد الساميات للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة – 1983.
18- الكشاف لابي القاسم الزمخشري – دار المعرفة – بيروت (د.ت).
19- الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان – مؤسسة الرسالة – بيروت 1985.
20- الكليات لابي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش وزميله – مطبوعات وزارة الثقافة السورية دمشق – 1984.
21- لسان العرب – لابن منظور الافريقي – دار صادر – بيروت – 1955.
22- المبسوط في القراءات العشر لابي بكر الاصبهاني – تحقيق سبيع حاكمي – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق 1986.
23- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، نشرة المستشرق برجشتراسر – دار الهجرة – بيروت (د.ت).
24- المصاحف لابي بكر السجستاني – دار الكتب العلمية – بيروت – 1985.
25- معاني القرآن – لابي زكريا الفراء، عالم الكتب – بيروت (د.ت).
26- المعجم العربي العبري – قوجمان – دار الجيل – بيروت، (د.ت).
27- المقتضب لابي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، (د.ت).
28- منهج أبي حيان الاندلسي في اختياراته في القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر، يحيى القاسم، رسالة دكتوراه، اشراف الدكتور رمضان عبد التواب – جامعة عين شمس، القاهرة 1990.
29- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك، نشرة سدني غليزر – الجمعية الأمريكية الشرقية نيوهفن – 1947.
30- النهاية في غريب الحديث والأثر – لابن الأثير – تحقيق محمود محمد الطناجي، دار احياء التراث العربي – بيروت (د.ت).
31- Costaz, L. Syriac – English Dictionary, Beirut, 1986.
32- Gesenius, W., Hebraische Gramatik, Leipzig, 1909.
33- Payne Smith, Acompendios Syriac Dictionary, Oxford University Press, 1957.